حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر-دراسة قياسية-خلال الفترة 1990-2018

The Size of the Parallel Economy in Algeria - A Standard Study for the Period 1990-2018

حساين أسماء،المركز الجامعي مغنية، hassaineasma88@gmail.com

ساهد عبد القادر، المركز الجامعي مغنية، Sahed14@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/01/30 تاريخ القبول:2020/05/30 تاريخ النشر:2020/06/06

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو قياس حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وذلك باستخدام نموذج الطلب على العملات، وقد أظهرت النتائجوجود اتجاه تصاعدي في حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد زاد حجمه من 25.69٪ في عام 1990 إلى 48٪ بحلول عام 2003 وانخفضت النسبة بعد ذلك لتنتعش من جديد سنة 2008 إذ وصلتإلى 47.8% سنة 2018، نتائج الدراسة لها آثار سياسية خاصة على تصميم السياسة النقدية والمالية الفعالة واختيار الأدوات السياسية المناسبة.

الكلمات المفتاحية:الاقتصاد الموازي؛ نموذج الطلب على العملة؛ الجزائر

تصنيف *JEL:O17، O55*

Abstract:

This study aims to measure the size of the parallel economy in Algeria for the period 1990-2018, using the Currency-Demand approach. The results showed an upward trend in the size of the parallel economy (% GDP), its size has increased from 25.69% in 1990 to 48% by 2003 and decreased thereafter and started to recover again from 2008 to 47.8% in 2018. The results of the study have special political effects on the design of effective monetary and financial policy and the selection of appropriate political tools.

.**keyword**:Parallel Economy; Currency-Demand approach; Algeria

JEL classification code :*O17, O55*

1. مقدمة:

يعد الاقتصاد الموازي سمة شائعة في جميع بلدان العالم إلا انه يزداد انتشارا وحدة في البلدان النامية، وتعتبر الجزائر من بين أكثر البلدان النامية التي عانت من هذه الظاهرة خلال المرحلة الانتقالية التي عرفها اقتصادها والتي مست العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وبالرغم من قيام الحكومة الجزائرية بعدد من المبادرات من خلال برامج نشطة مثل اعانات الاجور، برامج التدريب المهني، برامج المساعدة على الادماج المهني إلا انها لا تزال غير قادرة على السيطرة على الوافدين إلى هذا القطاع كونها توفر مناصب شغل مؤقته، بالإضافة إلى أن هناك أسباب أخرى تدفع الناس للتوجه نحو الاقتصاد الموازي كالعبء الضريبي، شدة اللوائح الحكومية، الفساد والبيروقراطية مما أدى إلى ظروف اقتصادية جد صعبة، ومن أجل تحسين هذه الظروف وضمان التطور السريع يجب وضع سياسات فعالة بالاعتماد على مؤشرات اقتصاد كلي غير متحيزة ودقيقة ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم قياس حجم الاقتصاد الموازي وإدراجه ضمن هذه السياسات.

تركز دراستنا على تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بالاعتماد على نموذج الطلب على العملة، نظرا لأن أغلب الدراسات تناولت موضوع الاقتصاد الموازي من الجانب التحليلي و الاستقصائي(Harrold Deborah, 1995), (بوخيط سليمة، 2014), (smaili nabila, 2017)،(يحياوي نسرين، 2016)،(رضا, توهامي محمد، 2018) Benchellat Mostafa) (Louali Fatima, 2017،، باستثناء دراسة (بودلال علي، 2007)الذي قام من خلالها بقياس حجم الاقتصاد الموازي باستخدام نموذج الطلب على العملة،وعليه سيتم طرح الاشكالية التالية : ماهو حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي الرسمي خلال الفترة 1990-2018 ؟

الأسئلة الفرعية: ويشتق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم النظريات التي ناقشت الاقتصاد الموازي؟
- ماهي أهم الطرق التي تقيس حجم الاقتصاد الموازي؟
- أي منحى سيأخذه حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر؟

الفرضيات: للإجابة على الاشكالية يمكن وضع الفرضية التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة ونسبة العملة المتداولة في الجزائر.

أهداف البحث: إن عدم تقدير الحكومة لنسبة الاقتصاد الموازي يعيقها عن وضع سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة لتحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل، إذ أنه لم يتم تقدير حجم هذا الأخير من قبل الكثير فأغلب الدراسات تتناول هذا الموضوع من الجانب الاستقصائي مقللة من حجمه، هذه هي الفجوة التي تحاول هذه الدراسة سدها خاصة مع تقنيات الاقتصاد القياسي التي تستخدم في الوقت الحاضر والتي تسمح لنا بتقدير وفهم أفضل لحجم هذا الاقتصاد، لذلك من المأمول أن توفر هذه الدراسة مزيدا من الأفكار حول اتجاهات الاقتصاد الموازي على مر السنين وذلك لمساعدة واضعي السياسات معرفة أن القطاع الموازي للاقتصاد الجزائري يشكل جزء كبير من الاقتصاد الكلي، وبالتالي فان ادراك ذلك هو شرط ضروري ومسبق لوضع سياسة نقدية ومالية مناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي الواسع.

منهج البحث:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات والابحاث التي تمت في مجال الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى المنهج الاحصائي القياسي من خلال قياس حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام برنامج eviews10، وبالتالي فورقتنا ستكون منظمة على النحو التالي: المحور الأول سيتناول الاطار النظري للاقتصاد الموازي المتعلق بنظريات هذا الاقتصاد وأهم طرق قياسه، لنأتي بعد ذلك ونعطي شرح مبسط لطريقة الطلب على العملات ل TANZI مع تحديد متغيرات الدراسة، ثم نقوم بتقدير معادلة الطلب على العملات التي من خلالها نقوم بتحديد حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 1990-2018 لننهي دراستنا بمناقشة النتائج وتقديم بعض التوصيات.

الدراسات السابقة:

في دراسة ل (ZAFAR MANZOOR AND ALL, 2018) خلال الفترة 1966-2015تكشف النتائج التجريبية للدراسة عن وجود علاقة توازن إيجابية طويلة الأجل بين

العبء الضريبي ونسبة العملة، لوحظ أيضا أن التنمية المالية وقوة النظام والتعليم وسعر الفائدة لها صلة عكسية مع الطلب على النقود،وجدت الدراسة أن حجم القطاع غير الرسمي في باكستان كان في أعلى نسبة له ب 49.38 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 وانخفض إلى 27.16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وأن حجم اقتصاد الظل أقل خلال عصر الديكتاتورية مقارنة بالديمقراطية، وعليه يجب على الاقتصاديين العمل على إعادة تعديل الضريبة والتركيز على زيادة القاعدة الضريبية بدلا من معدلات الضرائب، أما دراسة (Chandan Sharma, 2016)خلال الفترة 1970-2013 في الهند،وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS)، تشير النتائج إلى أن الاقتصاد الهندي لديه اقتصاد أسود كبير ففي سنة 2013 وصل الى 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي الهندي. وفي دراسة ل (بودلال علي، 2007) في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 باستخدام نهج الطلب على العملات، أظهرت النتائج خطورة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني حيث سجلت أرقام معتبرة مخيفة تراوحت نسبتها بين 21% و30% وهذا نتيجة التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، وفي دراسة (احمد محمود عبد الله، 2013) خلال الفترة 2000-2010 في فلسطين باستخدام نهج الطلب على العملة، وقد تم تطبيق النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلي ا FMOLS ، أظهرت نتائج التقدير أن حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متذبذب عبر الزمن، وفي المتوسط بلغ حجمه حوالي 608 مليون دولار، وتشير هذه النسبة إلى واقع إيجابي، خاصة إذا ما قورنت بنسبة الاقتصاد الخفي في الدول المجاورة والإقليمية، وفي دراسة ل (Ignacio Mauleón and all, 2017) في اسبانيا خلال الفترة 1986-2016 باستخدام الطريقة النقدية وطريقة MIMIC، أظهرت الدراسة نتائج مختلفة للغاية لنفس السنوات عند تطبيق أسلوب MIMIC وأن الطريقة النقدية هي أكثر فعالية، وفي دراسة ل (James W. and all, 2017)أجريت الدراسة على 100 بلد خلال الفترة 1990-2006 باستخدام طريقة الطلب على العملة ونهج MIMICمعا وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة باستخدام نهج الطلب على العملة وغياب أي علاقة ملحوظة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة باستخدام طريقة المؤشرات متعددة الاسباب(MIMIC)، ومن

المحتمل أن يرجع هذا إلى حقيقة أن العديد من الأسباب والمؤشرات تدخل في حساب اقتصاد الظل (MIMIC) مما يدل على أن طريقة الطلب على العملة أكثر فعالية، وفي دراسة ل (DAHMANI Redha,Mourad ZAID, 2019) خلال الفترة 1990-2017 في الجزائر باستخدام أسلوب Gutmannالبسيط لأسعار العملات، أوضحت النتائج التجريبية أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي بلغت حوالي 25٪ إلى 30٪ خلال الفترة 1990-2003 واتبعت اتجاه تنازلي خلال 2001-2007 لترتفع إلى حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي بحلول نهاية عام 2016.

2. الإطار النظري للاقتصاد الموازي:

إن الاقتصاد الموازي له أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد لأن له تداعيات ذات صلة على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويشارأيضا إليه بعدة مصطلحات تستخدم كمرادفات لهمنها " الاقتصاد غير الرسمي،الاقتصاد الأسود، الخفي، غير مسجل، غير ملحوظ، اقتصاد الظل، تحت الارض، الشبح" (Philippe Adair, 2009, p. 1118)،الأسئلة التي تنشأ عن هذا متعددة فالقطاع الموازي يتعاقد مع العديد من المواضيع ومختلف التخصصات الأكاديمية ومدارس الفكر،وعليه سيتم تحليل المدارس المتعلقة بهذا القطاع في هذا القسم بالإضافة إلى التطرق لأهم الطرق المستخدمة لقياسه.

1.2. نظريات ومدارس الاقتصاد الموازي:

اقترح (Rostow, W. W, 1960) في كتابه بعنوان " مراحل النمو الاقتصادي " ووصف التخلف الثالث إلى حد كبير بأنه "مشكلة اجتماعية" لم يتم دمجها بشكل كاف بعد في العالم الحديث أو الاقتصاد الدولي، وبالتالي رأى أنصار **نظرية التحديث** أن القطاع غير الرسمي هو أحد بقايا أنماط الإنتاج من قبل شعوب الريف المعزولة، لقد حوصر غير الرسميون خارج الاقتصاد الرسمي لأنهم كانوا يفتقرون إلى التعليم المناسب والمهارات(Moser, C., 1978)، وتدل هذه النظرية على فكرة أن الفائض من احتياطي العمال الحضريين سوف يختفي في النهاية مع ظهور التصنيع، وتشير الأدلة في جميع أنحاء العالم إلى أن الاقتصاد غير الرسمي لا يزال قائما على الرغم من التنبؤات بأن القطاع الرسمي سوف يستوعب جيش الاحتياط في نهاية المطاف، إذ تعتبر غير الرسمية عملية شبه تطورية، حيث ستنتقل الأنشطة غير

الرسمية الجهات الفاعلة فيها من جيش الاحتياط إلى القطاع الرسمي، منظمة العمل الدولية (1972) (Hart, K., 1973)رفضوا نظرية التحديث وينظرون إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه "طريقة مختلفة لفعل شيء" بدلا من استراتيجية للتلاعب بجيش الاحتياط في تحقيق النمو والتنمية.ومع ذلك، كان ضعف نظرية التحديث هو أن القطاع غير الرسمي لم يكن بمثابة خزان للتدريب على المهارات إذ كان ينظر إليه على أنه مشكلة يجب حلها وليس استراتيجية تنموية يجب الترويج لها، **أما نظرية التبعية** من قبل (Tokman, V, 1978)، فتعتبر أن الهدف من العمليات غير الرسمية هو مجرد البقاء وليس تعظيم الربح إذ كان ضعف نظرية التبعية هو أنها رأت أن ترتيب العمل غير الرسمي يحدث إلى حد كبير خارج علاقات الإنتاج الرسمية الاستغلالية. وهكذا، كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي إلى حد كبير بشك باعتباره مجرد نقل لقطاع الكفاف الريفي إلى البيئة الحضرية، **أما النظرية الليبيرالية** الجديدة فتسعى إلى نقل السيطرة في الاقتصاد من القطاع العام إلى القطاع الخاص على أساس الاعتقاد بأنها ستنتج حكومة أكثر كفاءة وتحسين اقتصاد الأمة. يؤكد (De Soto.H, 1989)أن القطاع غير الرسمي هو استجابة لأنظمة الدولة المفرطة، إنه يؤيد فكرة أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي لتجنب تكاليف ووقت ومجهود التسجيل الرسمي، وأشار إلى أنهم سيستمرون في الإنتاج بشكل غير رسمي طالما أن الإجراءات الحكومية مرهقة ومكلفة ونقص حقوق الملكية وصعوبة الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل التمويل والتكنولوجيا ففي رأيه، القواعد واللوائح الحكومية غير المعقولة تخنق المشاريع الخاصة. ودافع De Sotoعن حقوق الملكية كوسيلة لتحويل الملكية غير الرسمية لأصحاب المشاريع غير الرسميين إلى رأس مال حقيقي (DeSoto, H., 2000)، كما أنه يدعي أن القطاع غير الرسمي لديه القدرة ليس فقط على تكوين الثروة، وخفض التكاليف، وإضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة، ولكن أيضا لدفع الاقتصاد الأول واستبداله. وبالتالي، بالمقارنة مع غيره من الباحثين الذين يرون اقتصادات النمو غير الرسمية على أنها استثنائية فهو يعتبر القطاع غير الرسمي مليء بالإمكانات ذات الثروة، إلا أن نظرية الليبرالية الجديدة تعرضت هي الأخرى للانتقاد إذ يجادل (Meagher, K. and Yunusa, M., 1998)بأن الدافع لخصخصة وتسويق المؤسسات العامة في نيجيريا وغيرها من البلدان

الأفريقية أدى إلى تسريح العمال بشكل كبير من دون احتمال واضح لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل بديلة وجيدة، فمع انخفاض فرص العثور على عمل في السوق الرسمية تحول العمال الذين تم تسريحهم إلى مختلف أنواع الأنشطة والعلاقات غير الرسمية من أجل تلبية احتياجاتهم، وبالتالي بدلا من أن يلعب القطاع غير الرسمي دوره التكميلي في توفير فرص العمل والرعاية الاجتماعية، أصبح وسيلة فقط لبقاء الملايين الذين تم تخليصهم من وظائفهم أو الذين لا يكفي دخلهم لدعم الاحتياجات الأساسية على قيد الحياة أدى هذا السيناريو إلى التشكيك في أيديولوجية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.**أما النظرية البنيوية** فتصر على أن الطابع غير الرسمي ليس نتيجة لزيادة العرض العمالي أو الإفراط في اللوائح الحكومية، **فهي ترى** أن الاقتصاد غير الرسمي كوحدات اقتصادية تابعة (مؤسسات صغيرة) وعاملون يعملون على خفض تكاليف المدخلات والعمالة ، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للشركات الرأسمالية الكبرى(Moser, C., 1978)؛ (Castells, M. and A. Portes, 1989)، وعليه يرى البنيويون أن الاقتصادات غير الرسمية والرسمية ترتبط ارتباطا جوهريا، إذ يعتبرون المؤسسات غير الرسمية والعاملين بأجر الغير رسميين خاضعين لمصالح التنمية الرأسمالية، حيث يقدمون سلعا وخدمات رخيصة، فهم يجادلون بأنه يجب على الحكومات معالجة العلاقة غير المتكافئة بين "الشركات الكبرى" والمنتجين والعاملين المرؤوسين من خلال تنظيم العلاقات التجارية والعمالية، أما **المدرسة الطوعية** فلا تولي إلا القليل من الاهتمام للروابط الاقتصادية بين المؤسسات غير الرسمية والشركات الرسمية، لكنها تقر بفكرة أن المؤسسات غير الرسمية تخلق منافسة غير عادلة للمؤسسات الرسمية لأنها تتجنب الأنظمة الرسمية والضرائب وتكاليف الإنتاج الأخرى وتزعم أنه ينبغي إخضاع الشركات غير الرسمية للظروف التنظيمية الرسمية من أجل زيادة القاعدة الضريبية وتقليل المنافسة غير العادلة للشركات التجارية الرسمية.(Martha Alter Chen, 2012)

2.2.الطرق المستخدمة لتقدير الاقتصاد الموازي:

1.2.2 النهج غير المباشر:

- التناقض بين إحصاءات الإنفاق والدخل الوطنية: إذا كان العاملون في الاقتصاد غير الرسمي قادرين على إخفاء دخلهم لأغراض ضريبية وليس نفقاتهم، فيمكن استخدام الفرق

بين تقديرات الدخل القومي والنفقات الوطنية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. يفترض هذا النهج أن جميع مكونات جانب الإنفاق يتم قياسها دون خطأ بحيث تكون مستقلة إحصائيا عن عوامل الدخل. (Leandro Medina,Friedrich Schneider, 2017, p. 8)

- التناقض بين القوى العاملة الرسمية والفعلية:إذا كان من المفترض أن تكون المشاركة الكلية في القوى العاملة ثابتة، يمكن اعتبار معدل المشاركة الرسمي المتناقص مؤشرا على زيادة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وضعف هذه الطريقة هو أن الاختلافات في معدل المشاركة قد يكون لها أيضا أسباب أخرى.علاوة على ذلك، يمكن للناس العمل في الاقتصاد غير الرسمي والحصول على وظيفة في الاقتصاد الرسمي. لذلك يمكن اعتبار هذه التقديرات مؤشرات ضعيفة لحجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي(Schneider Friedrich, 2002, p. 35).
- نهج المعاملات: لقد تم تطوير هذا النهج بالكامل بواسطة Feige، ويستند هذا إلى افتراض وجود علاقة ثابتة بمرور الوقت بين حجم المعاملات وإجمالي الناتج القومي الرسمي، كما تم تلخيصها في معادلة Fisher: M * V = p * T(أموال M ، سرعة V ، أسعار P ، ومجموع المعاملات(Schneider Friedrich, 2016, p. 47).ومع ذلك، لاشتقاق أرقام لاقتصاد الظل، يتم افتراض أن جميع الاختلافات في النسبة بين القيمة الإجمالية للمعاملات وإجمالي الناتج القومي المقاس رسمي يرجع إلى اقتصاد الظل. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى قدر كبير من البيانات من أجل القضاء على المعاملات المالية من المدفوعات التبادلية الخالصة، والتي تعتبر قانونية ولا علاقة لها باقتصاد الظل. بشكل عام، على الرغم من أن هذا النهج جذاب من الناحية النظرية، إلا أن المتطلبات العملية اللازمة للحصول على تقديرات موثوقة يصعب الوفاء بها بحيث يمكن أن يؤدي تطبيقه إلى نتائج مشكوك فيها.(Schneider Friedrich, 2017, p. 8).
- نهج الطلب على العملة: الافتراض المهم لنهج الطلب على العملات هو أن المعاملات النقدية تمثل غالبية معاملات القطاع غير الرسمي،أولا، يتم تقدير دالة الطلب على النقود بالشكل التالي الذي اقترحه(VITO TANZI, 1983):

$$\ln(C/M_2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+TW)_t + \beta_2 \ln(WS/Y)_t + \beta_3 \ln(R)_t + \beta_4 \ln(Y/N) + u_t$$

المتغير التابع هو نسبة الموجودات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع (C / M2)، والمتغيرات المستقلة هي المتغيرات القياسية التي تحدد الطلب على السيولة وبعض مقاييس العبء الضريبي والتنظيمي (معدل الفائدةR، نصيب الفرد الحقيقي Y / N، ومعدلات الضريبةTW ، نسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل القومي WS / Y) .ربما يكون هذا النهج هو الأسلوب الأكثر استخداما، خاصة في البلدان النامية إذ يمكن العثور بسهولة على معظم المتغيرات المستخدمة وقياسها.ومع ذلك القيود كثيرة،أولا، ليست كل المعاملات غير الرسمية هي معاملات نقديةقد يتم حجم كبير من المعاملات عن طريق المقايضة،ثانيا، العبء الضريبي ليس هو السبب الوحيد للمشاركة في القطاع غير الرسمي. ثالثا، لا يوجد دليل على أن سرعة المال هي نفسها في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي أخيرا، يفترض نهج طلب العملة أنه لا يوجد اقتصاد ظل في سنة الأساس.(Peters Amos, 2017, p. 17)

- نهج الكهرباء: أيد Kaliberda and Kaufman (1996) فكرة أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي الكلي (الرسمي وغير الرسمي)، يقترح هؤلاء المؤلفون استخدام الفرق بين نمو استهلاك الكهرباء ونمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي كبديل لنمو اقتصاد الظل.هذه الطريقة بسيطة وجذابة، ولكن بها العديد من العيوب بما في ذلك: (1) ليست كل أنشطة اقتصاد الظل تتطلب قدرا كبيرا من الكهرباء (مثل الخدمات الشخصية) أو قد تستخدم مصادر طاقة أخرى مثل الفحم، الغاز، إلخ، وبالتالي يتم التقاط جزء فقط من نمو اقتصاد الظل؛ (2)قد تختلف مرونة إجمالي الناتج المحلي للكهرباء بشكل كبير باختلاف البلدان وبمرور الوقت (Leandro Medina and Friedrich Schneider, 2018, p. 11).

2.2.2 نموذج MIMIC: يعتمد النهج السائد الثاني لقياس الاقتصاد الموازي على نموذج Causes Multiple-Indicators Multiple وهو في الواقع حالة خاصة لنهج نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM). يتضمن تنفيذ SEM وجود متغير كامن هو اقتصاد الظل الذي تحركه Qمن الأسباب في عواقب P (المؤشرات) (Piotr Dybka and all, 2019, p. 14)، كما أكد (Helberger, C. and Knepel, H., 1988) أنه يمكن انتقاد هذا النهج

من ناحية صعوبة الحصول على تعريف مشترك للمتغير الكامن، كما أن المعاملات المقدرة بهذه الطريقة غير مستقرة، صعوبة الحصول على بيانات موثوقة عن المتغيرات المستخدمة، نقد آخر حول موثوقية تقديرات MIMIC للاقتصاد الموازي، هي أن SEM هو نهج تأكيد، ليس طريقة تفسيرية لتأكيد اتساق النظرية مع البيانات المستخدمة. وبالتالي، لا توجد أي نظرية يعتمد فيها هذا النهج على استخدام المتغيرات السببية والمؤشرات.

3.2.2 النهج المباشر :

يعتمد هذا النهج على الأساليب الصغيرة التي تستخدم كلا من الدراسات الاستقصائية والعينات بناء على الردود الطوعية، أو التدقيق الضريبي وطرق الامتثال الأخرى.تعتمد نتائج هذه الأساليب على استعداد المجيب للتعاون، مما يجعل من الصعب للغاية تقييم حجم العمل غير المعلن من خلال استبيان مباشر، بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج هذه الأنواع من الدراسات الاستقصائية حساسة للغاية لصياغة الاستبيانات، والتي تتطلب استبيانات مصممة تصميما جيدا للحصول على بيانات موثوقة.(Bouanani Soumia, 2014, p. 37)

3. منهجية الدراسة: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام طريقة الطلب على العملة

1.3. متغيرات الدراسة والشكل الرياضي لها:

لتعيين نموذج الطلب على العملة لابد قبل ذلك من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي له:

المتغير التابع: ويمثل نسبة النقود المتداولة إلى النقود بمعناها الواسع ونرمز له ب CC/M2.

المتغيرات المستقلة أو المفسرة: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في النقود المتداولة نذكر منها:

1- متوسط الناتج الداخلي الخام ونرمز له ب *Ym* .
2- نسبة الاجور والرواتب (العاملين الاقتصاديين) إلى الناتج الداخلي الخام ونرمز له بالرمز *R/Y*.
3- نسبة الضرائب الاجمالية إلى الناتج الداخلي الخام ونرمز لها ب *TX/Y* .

4- معدل الفائدة على الودائع الادخارية ونرمز له ب /.

وبالتالي فإن دالة الطلب على العملة في الجزائر هي:

$$CC/M2 = f(Ym, R/Y, TX/Y, i)$$

سيأخذ نموذجنا لمعادلة الطلب على العملةبعد ادخال اللوغاريتم الطبيعي الشكل التالي:

$$\ln(cc/m2) = b0 + b1\ln(ym) + b2\ln(R/Y) + b3\ln(1 + TX/Y)^{1} + b4\ln(i) + \varepsilon$$

2.3. وصف كيفية استخدام طريقة الطلب على العملات (VITO TANZI, 1983, p. 293):

1- نحسب (CC/M2) في وجود الضرائب ثم نقوم بإيجاد قيمة العملة المتوقعة (cc) وذلك بضرب ما تم ايجاده في M2 ونعيد نفس العملية في حال غياب الضرائب (TX=0).

2- نحسب قيمة النقود غير المشروعة وذلك من خلال ايجاد الفرق بين قيمة العملة المتوقعة في وجود الضرائب وفي غيابها.

3- نحسب النقود المشروعة والتي تتمثل في الفرق بين العملة المتداولة + الودائع الجارية وبين النقود غير المشروعة.

4- بعدها نحسب سرعة دوران النقود وذلك بقسمة الناتج الداخلي الخام على النقود المشروعة.

5- نحسب الدخل غير الرسمي وذلك بضرب سرعة دوران النقود في النقود غير المشروعة.

6- وأخيرا نحسب نسبة الدخل غير الرسمي وذلك بقسمة الدخل غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام.

3.3.**تقدير النموذج:**تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI) وصندوق النقد الدولي (IFS) وأيضا بعض الهيئات الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، وسنقوم بتقدير المعادلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك بالاعتماد على

[1]قمنا بوضع المتغير الضريبي في الدالة بهذا الشكل: $\ln(1 + TX/Y)$ لأنه عندما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر وبوجود اللوغاريتم الطبيعي فان $\ln(0)=-\infty$ الا ان $\ln(1+0)=0$وبالتالي نتمكن من الحساب الرياضي و ذلك بعد ازالة المتغير الضريبي كليا

تقنيات برنامج " eviews10".

الجدول 1:تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Variable	coefficient	Prob
YM	-0.210224	(0.0000)***
RY	0.472130	(0.0000)***
I	0.359417	(0.0000)***
1+TXY	-0.433915	(0.0011)***
C	2.835633	(0.0000)***
R-squared	0.95	
D.W	0.15	

المصدر: *من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews10.*

لدينا DW= 0.15 وبمقارنتها مع القيم الجدولية لداربن واتسن عند مستوى معنوية 5% نجد DW تقع بين d_L و0فهذا يعني وجود ارتباط ذاتي موجب ولذلك سنلجأ لطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) التي تصحح لنا عدم تحقق شروط الطريقة العادية والتي من أهمها مشكلة الارتباط الذاتي.

- ✓ **تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)**

من خلال هذه الطريقة ليس هناك داعي للتأكد من مشكلة الارتباط الذاتي واختبار تجانس حدود الخطأ كونها تقوم بحل هاتين المشكلتين تلقائيا وقد كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

الجدول 2:تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا ***(FMOLS)***

Variable	coefficient	Prob
YM	-0.222755	(0.0000)***
RY	0.459405	(0.0000)***
I	0.391196	(0.0000)***
1+TXY	-0.599438	(0.0018)***
C	2.931026	(0.0000)***
R-squared	0.95	

المصدر: *من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews10.*

ووفقا للجدول أعلاه نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = 2.931026 - 0.222755\ln Ym + 0.459405 ln RY + 0.391196\ln I - 0.599438\ln(1 + TXY)$$

4.3 .اختبار نتائج التقدير وتحليلها:

قوة الارتباط:يقدر معامل التحديد المصحح "$\overline{R}^2 = (0.95)$" أي (95%)، وهذا يدل على أنه هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إذ أن هناك ما قيمته 5% فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يعزى لأسباب أخرى وهذا جيد ومقبول، ومنه فإن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة.

اختبار معالم النموذج: نلاحظ أن (prob) أصغر من مستوى المعنوية 1% بالنسبة لكل المتغيرات أي لهم معنوية إحصائية وبالتالي فإن جميع المتغيرات لهم قدرة تفسيرية في النموذج، كما نلاحظ أن اشارات المعلمات جاءت مطابقة للتوقعات القبلية بالنسبة لكل من **Ym** و **RY**أما سعر الفائدة والضرائب فجاءت عكس هذه التوقعات فمعدل الفائدة كانت تحدد اداريا عند سعر أقل بكثير من السعر التوازني الأمر الذي أدى إلى انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة.

<u>اختبار Ficher</u>:نلاحظ أن "Prop(F−statistic) =0.000" وذلك يعني أن احتمال عدم قدرة النموذج على تفسير النقود المتداولة في الجزائر هو 0 وبالتالي فإن النموذج ككل له معنوية، وعليه فإن النموذج المقدر قادر على تفسير المتغير التابع خلال الفترة محل الدراسة.

<u>-تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018</u>

بعد التأكد أن نموذج الطلب على العملة خال من العيوب الاحصائية قمنا بتقدير حجم الاقتصاد الموازي بالاعتماد على المعادلة السابقة وطريقة عمل النموذج هنا هي نفسها المطبقة من قبل (VITO TANZI, 1983)،تطور حجم اقتصاد الظل المقدر الجزائري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي مبين في الشكل أدناه.

الشكل 1: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر (GDP %)خلال الفترة 1990-2018

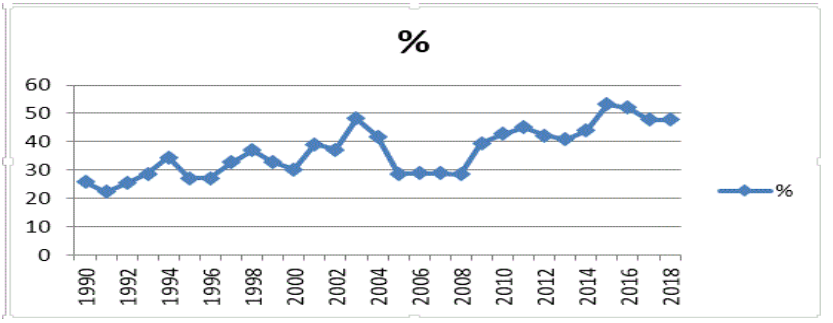

المصدر: *من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق01.*

4. نتائج الدراسة:

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة متذبذبة وهذا إن دل على شيء فيدل على المراحل المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري فمن 1990-2000 تراوحت نسبة الاقتصاد الموازي بين 25.69%و36.93%فعلى الرغم من أن الحكومة نفذت برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها الدولة على المؤسسات، من خلال مجموعة من السياسات المعتمدة للتحرك نحو اقتصاد السوق، والتخلي عن الاقتصاد الفاشل إلا أن الاقتصاد الموازي ظهرت ملامحه جليا من خلال تدهور مستوى المعيشة بسبب تحرير الاسعار مع بقاء الأجور ثابتة لا تتحرك، بالإضافة إلى زيادة عمليات التهريب من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة العبء الضريبي الذي جعل الأفراد يتهربون من دفع الضرائب كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من العمل في الاقتصاد الموازي طوق نجاة للحصول على لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة، أما الفترة الثانية من 2001 إلى سنة 2018 والتي عرف فيها الاقتصاد الجزائري عودة التوازنات الاقتصادية واتسمت بارتفاع أسعار النفط، انخفاض في معدل الديون مما أدى إلى تحسن في مستوى معيشة الأفراد وهذا ما ترجم في انخفاض نسبة الاقتصاد الموازي من 48% سنة 2003 إلى 28.68% سنة 2005 والتي اتسمت هذه النسبة تقريبا بالثبات إلى غاية سنة 2008، لكن سرعان ما عادت هذه النسبة للارتفاع من جديد بداية من سنة 2009 التي وصلت فيها إلى 39.49% وذلك

نتيجة العوامل التي رافقت تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو التي كانت تهدف أساسا إلى تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، إلا أنها آلت إلى تطور هذا الاقتصاد كانتشار الفساد الإداري داخل مؤسسات وإدارات الدولة نتيجة ضعف كفاءة وفعالية ومصداقية المصالح والأنظمة الإدارية والمالية، سواء من حيث الإمكانيات البشرية أو الوسائل والمعدات، دفع الاهتمام بقطاع السياحة الحكومة إلى توجيه مبالغ ضخمة إلى هذا القطاع لجذب السياح، مما دفع الناس للذهاب إلى التبادل غير الرسمي للعملات الأجنبية، مما شجع على انتشار العمل في سوق الصرف الموازي وقد بلغت أعلى نسبة للاقتصاد الموازي خلال هذه الفترة 53% سنة 2015 متفوق بذلك على الاقتصاد الرسمي.

5. الخاتمة:

إن الاقتصاد الموازي متعدد الأسباب والقضاء عليه مسألة صعبة ؛ ففي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش هذا القطاع جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي لا بل وقد يتفوق عليه في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي أظهرت دراستنا عن نسب مخيفة لهذا الاقتصاد إذ وصلت أعلى نسبة فيها إلى 53 %لهذا على الجزائر الاعتماد على استراتيجيات لمعالجة ظاهرة القطاع الموازي والتخفيف منه لذلك يجب:

- ✓ العمل على تغيير آليات التسيير والإدارة الاقتصادية المحلية لبعث التنمية على أسس سليمة مع التأكيد على ضرورة تحسين مناخ الأعمال وتوفير بنية تحتية لائقة مع تحسين شروط وآليات الضبط لأن الفساد من أهم أسباب تنامي الاقتصاد الموازي.
- ✓ العمل على زيادة الشفافية وتطوير النظام البنكي ومنح تسهيلات في اتجاه المزيد من دمج الاقتصاد الموازي في حقوق الاقتصاد الشرعي، إذ أن تشجيع الشباب على خلق نشاطات ومؤسسات مصغرة قد يحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي.
- ✓ امتصاص الفاعلين في القطاع الاقتصادي والتجاري الموازي من خلال تشجيع التكوين المهني وهذا ما أصبحت السلطات العمومية والجامعات تولي له اهتماما كبيرا اليوم

- ✓ التنسيق ما بين القطاعات إذ يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى نسبة من الاقتصاد الموازي بينما يستفيد هذا القطاع من أهم حصة من الميزانيات المخصصة.
- ✓ لا يجب محاربة الاقتصاد الموازي لأن آلاف العائلات تعيش بفضله يجب مرافقته ومساعدته على أن يصبح قانونيا.

6. قائمة المراجع:

1. Benchellat Mostafa ,Louali Fatima. (2017). The reality of the informal economy in Algeria. *Journal of Economics and Sustainable Development, 08*(12), 168-174.
2. Bouanani Soumia. (2014). Economic behavior and institutions:An attempt to estimate the Algerian Non Observed Economy*Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Magister in economic Science*, 1-110. Abou bakr Belkaid University,tlemcen, Department of Economics, algeria: management and economic sciences.
3. Castells, M. and A. Portes. (1989). 'World Underneath: the Origins, Dynamics, and Effects of the Informal Economy. In *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries* (pp. 11-37). Baltimore, London: Johns Hopkins University Press.
4. Chandan Sharma. (2016). *Estimating the Size of Black Economy in India.* Munich Personal RePEc Archive.
5. DAHMANI Redha,Mourad ZAID. (2019). Size Estimation of the Informal Economy in Algeria During the Period of 1990-2017Using Gutmann's Simple Currency Ratio Approach. *Strategy and Development Review, 9*(1), 181-200.
6. De Soto.H. (1989). The other Path. The invisibly revolution in the Third World. *Journal of Latin American Studies, 22*(2), 390-392.

7. DeSoto, H. (2000). T*he mystery of capital : Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else.* New York: Bantam Press.
8. Harrold Deborah. (1995). The Menace and Appeal of Algeria's Parallel Economy. *Middle East Report*(192), p 18-22. doi:https://doi.org/10.2307/3013350
9. Hart, K. (1973). Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana. *Journal of Modern African Studies, 11*(1), 62-89.
10. Helberger, C. and Knepel, H. (1988). How Big is the Shadow Economy? A Re-Analysis of the Unobserved-Variable Approach of B. S. Frey and H. Weck-Hannemann. *European Economic Journal, 32*(4), 965-976. doi:10.1016/0014-2921(88)90055-4
11. Ignacio Mauleón and all. (2017). The shadow economy, unemployment and the accuracy of estimates:. *Conference: 4th OBEGEF International Conference: Interdisciplinary Insights on Fraud and Corruption*, (pp. 1-28). Portugal.
12. James W. and all. (2017). Unemployment and international shadow economy:gender. *Taylor & Francis Journals, 49*(58), 5828-5840. doi:https://doi.org/10.1080/00036846.2017.1343452
13. Leandro Medina and Friedrich Schneider. (2018). *Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?* African Department.
14. Leandro Medina,Friedrich Schneider. (2017). *Shadow Economies around the World:New Results for 158 Countries over 1991-2015.*center for economic studies § ifo institute.
15. Martha Alter Chen. (2012). The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies. *WIEGO Working Paper*(1), 1-21.
16. Meagher, K. and Yunusa, M. (1998, 04 18). *Passing the Buck: Structural Adjustment and the Nigerian Urban Informal Sector.* united nations research institute for social development.
17. Moser, C. (1978). Informal sector or petty commodity production: Dualism or dependence in urban development?.

World Development, 06(09), p 1041-1064. doi:https://doi.org/10.1016/0305-750X(78)90062-1

18. Peters Amos. (2017). *Estimating the Size of the Informal Economy in Caribbean States.*Inter-American Development Bank.
19. Philippe Adair. (2009).. Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union européenne. *Revue Économique*, *60*(05), 1117–1153.
20. Piotr Dybka, Michał Kowalczuk, Bartosz Olesiński, Marek Rozkrut, Andrzej Torój. (2019). Currency demand and MIMIC models: towards a structured hybrid model-based estimation of the shadow economy size. International Tax and Public Finance, *26*, 4-40. doi:10.1007/s10797-018-9504-5
21. Rostow, W. W. (1960). The five stages of growth: A summary. In *The stages of economic growth:A non-communist manifesto* (pp. 4-16). Cambridge, Massachusetts: Cambridge University Press. doi: https://doi.org/10.1017/CBO9780511625824.005
22. Schneider Friedrich. (2002). *SIZE AND MEASUREMENT OF THE INFORMAL ECONOMY IN 110COUNTRIES;AROUND THE WORLD.* Canberra, Australia: Paper presented at an Workshop of Australian National Tax Centre.
23. Schneider Friedrich. (2016). *Estimating the Size of the Shadow Economies of Highly developed Countries:Selected New Results.* CESifo DICE Report.
24. Schneider Friedrich. (2017). Estimating a Shadow Economy: Results,Methods, Problems, and Open Questions. *Open Economics*, *1*(1), 1-29. doi:10.1515/openec-2017-0001
25. smaili nabila. (2017). PROBLEMATIQUE DE L'ECONOMIE INFORMELLE EN ALGERIE : CAS DE LA WILAYA DE TIZI-OUZOU. *THESE DE DOCTORAT*, 1-329. Universite Mouloud Mammeri TIZI –OUZOU, SCIENCES ECONOMIQUES.
26. Tokman, V. (1978). Informal – Formal Sector Relationships. *CEPAL REVIEW*, 99-134.

27. VITO TANZI. (1983). The UndergroundE conomyi n the United States: Annual Estimates, 1930-80. *Palgrave Macmillan Journals*,*30*(2), 283-305. doi:10.2307/3867001
28. ZAFAR MANZOOR, GHULAM SHABBIR AND SHABIB HAIDER SYED. (2018). THE MEASUREMENT OF PAKISTAN'S BLACK ECONOMY: A MODIFIED CURRENCY DEMAND APPROACH. *Pakistan Economic and Social Review, 56*(02), 211-229.

29. احمد محمود عبد الله. (2013). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية. *أطروحة ماجيستير*، 1-163. الجامعة الإسلامية،غزة، كلية التجارة: قسم اقتصاديات التنمية.

30. بودلال علي. (2007). تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي ". *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*، 1-379. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية.

31. بوخيط سليمة. (2014). القطاع الغير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق – الباعة المتجولون في ولاية المسيلة نموذجا -. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل*، 1-284. جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية: قسم العلوم الاجتماعية.

32. رضا ,توهامي محمد .(15 11 ,2018) .دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم* .353-1 ,جامعة محمد بوضياف، مسيلة ,العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :العلوم التجارية.

33. يحياوي نسرين. (2016). الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم،الأسباب و النتائج. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، 3*(2)، 290-307.

7. الملاحق:

ملحق 01: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1990	25.69	2000	30.2	2010	42.79
1991	22.25	2001	39.06	2011	45.1
1992	25.39	2002	37.11	2012	42.19
1993	28.66	2003	48.05	2013	40.78
1994	34.42	2004	41.81	2014	43.97
1995	27.01	2005	28.68	2015	53.13
1996	27.16	2006	28.83	2016	51.92
1997	32.69	2007	28.92	2017	47.73
1998	36.93	2008	28.45	2018	47.8
1999	32.7	2009	39.49		

المصدر: من اعداد الباحثة بالتعويض في معادلة الطلب على العملة.

ملحق02:

Dependent Variable: AT2
Method: Least Squares
Date: 11/24/19 Time: 19:29
Sample (adjusted): 1990Q1 2018Q1
Included observations: 113 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YM	-0.210224	0.016787	-12.52323	0.0000
RY	0.472130	0.040668	11.60933	0.0000
I	0.359417	0.028844	12.46089	0.0000
1+TXY	-0.433915	0.129571	-3.348865	0.0011
C	2.835633	0.134014	21.15926	0.0000

R-squared	0.956053	Mean dependent var	-0.899460
Adjusted R-squared	0.954425	S.D. dependent var	0.291809
S.E. of regression	0.062296	Akaike info criterion	-2.670600
Sum squared resid	0.419126	Schwarz criterion	-2.549919
Log likelihood	155.8889	Hannan-Quinn criter.	-2.621629
F-statistic	587.3772	Durbin-Watson stat	0.153703
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: AT2
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 11/24/19 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1990Q1 2018Q1
Included observations: 113 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 5.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YM	-0.222755	0.032525	-6.848624	0.0000
RY	0.459405	0.078798	5.830196	0.0000
I	0.391196	0.055887	6.999802	0.0000
1+TXY	-0.599438	0.251053	-2.387694	0.0187
C	2.931026	0.259662	11.28786	0.0000

R-squared	0.955170	Mean dependent var	-0.899460
Adjusted R-squared	0.953509	S.D. dependent var	0.291809
S.E. of regression	0.062919	Sum squared resid	0.427552
Long-run variance	0.014569		